الأسس الفكرية للتعايش السلمي في العراق بعد ٢٠٠٣

.....

م.د. معتز أسماعيل خلف الصبيحي م.د. خلف صالح علي

المقدمة

إن الاختلاف وعدم الثقة بين النخب السياسية في المجتمع العراقي، ينذر بأزمات سياسية ستنعكس في المستقبل القريب والبعيد على مستقبل التعايش السلمي في العراق وأمن مواطنيه، ومما يزيد من حدة الازمات السياسية هو تبني خطاب سياسي طائفي من قبل قادة المكونات المجتمعية العراقية، وهذا الخطاب يتعالى بحدته، حتى يبلغ مستوى التشكيك بوطنية الأطراف المجتمعية الأخرى وولائها الوطني، هذا البحث يسعى إلى التركيز على الأسس الفكرية التي نعتقد أنها يمكن أن تنتج تعايشاً سلمياً يفضي الى بناء سلام مستدام في العراق، إذا ما تبنتها النخبة السياسية العراقية.

ينطلق البحث من اشكالية كبيرة يعيشها المجتمع العراقي خاصة بعد عام ٢٠٠٣، وهي اشكالية استدامة العنف والطائفية في المجتمع، وما انتجته من استشهاد الكثير من العراقيين، فضلاً عن تهجير ونزوح العديد منهم، والتي لا تزال اثارها ماثلة أمام صانع القرار العراقي متمثلة بتعويض المتضررين والشهداء والتي تثقل كاهل الدولة العراقية لأحجامها الضخمة، هنا في هذا البحث تثار مجموعة من التساؤلات تمثل أبرز الأسس الفكرية التي يمكن أن تفعل وتنتج التعايش السلمي في المجتمع العراقي المتنوع، ومن هذه التساؤلات:

- ما هو التعايش السلمي؟

- ما هي الأسس الفكرية للتعايش السلمي؟

- هل هذه الأسس الفكرية يمكن أن تنتج تعايشاً سلمياً بين مكونات المجتمع العراقي؟

ومن أجل الإحاطة بموضوعة الأسس الفكرية للتعايش السلمي، بشكل علمي وموضوعي، بنينا فرضية البحث على أن التعايش السلمي ضرورة ملحة في حياة المجتمع العراقي للحفاظ على ديمومة أمنه واندماج مكوناته، وضرورة للاتصال والحوار بين أطرافه المجتمعية لتأمين مستقبل زاهر لمجتمعه الحاضر ولأجيال المستقبل، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الإيمان بمجموعة من الأسس التي من الممكن أن تحقق التعايش في مجتمع مختلف إثنياً ومذهبياً ودينياً كالمجتمع العراقي.

واستعملنا منهج التحليل النظمي كمنهج أساس للخروج بنتائج وتوصيات يمكن أن يستفاد منها صانع القرار العراقي في تحقيق الأمن المجتمعي.

وبناء على ذلك قسمنا البحث إلى تمهيد وثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ثبتنا فيها أبرز الاستنتاجات.

تمهيد:

يعرف التعايش بأنه مصطلح يستعمل للتعبير عن "حالات الاختلاف في المذاهب والعقائد، وما يترتب عليها من سياسات مختلفة بين دول الشرق ودول الغرب، وقد أستعمل هذا المصطلح للدلالة على إمكانية التعاون والوئام بين الأقليات في دولة معينة، وبين الأكثرية، وإن كانت هذه الأقلية تختلف عن الأكثرية من حيث الأصل، أو اللغة، أو الدين". [١]

ويعرف التعايش السلمي بأنه "علاقة تفاعلية متبادلة بين أفراد مختلفين عقائدياً، أو عرقياً، أو لغوياً، أو فكرياً، ويعيشون في مجتمع واحد وتقوم هذه العلاقة على قاعدة السلم والتعارف والتفاهم والتعاون الانساني الايجابي البناء".[٢]

ويعرف أيضاً على أنه "علاقة تفاعلية في بيئة مشتركة، بين فئات مختلفة، بغرض تحقيق إستفادة أو تبادل منافع في ظل جو من الاحترام والمودة".[٣]

ويعرف في السياسة الدولية على أنه "قيام تعاون بين دول العالم، على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، حيث ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وإنقسام العالم إلى معسكرين مختلفين".[٤]

ويعرف كذلك بأنه نمط من العيش يسود في مجتمع معين يتم فيه رفض أشكال العنف بصوره المتعددة، أو التحريض عليه، وعدم اللجوء إليه لحل النزاعات بين الأفراد والجماعات، وهذا يتطلب توافر أركان عدة منها سيادة القانون على الجميع حكاماً ومحكومين، مأسسة السلطة، نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر المختلف، العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح.[٥]

فالتعايش السلمي يعني "القدرة على التعايش مع الآخر المختلف إيجابياً والمشاركة في عملية بناء المجتمع، ويعد التعايش تعبير حقيقي عن قدرة الإنسان على التكيف والعيش سوية من أجل خير المجتمع وتقدمه، ولكن تحقيق التعايش السلمي أمر يحتاج إلى جهود كبيرة ومخلصة لأنه، "ثبت تاريخياً أن التعايش السلمي وكيفية إشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع، بين الفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل مضنٍ وطويل وشاق جداً، حيث أن

الصراعات الدينية والطائفية والقومية وما يتولد عنها من آثار ونتائج سلبية، تؤثر بشكل كبير على معرفة المدة التي يمكن من خلالها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات، فكلما كانت الحروب طويلة الامد كلما كانت من دون شك اكثر تعقيداً لمهمة من يقومون بإجراء عملية التعايش السلمي".[٦]

المبحث الاول:

التسامح:

التسامح لغة مشتق من السماحة أي الجود، ويقال أسمح وسامح، أي وافقني على المطلوب. واسمحتُ الدابة: انقادت، والمسامحة: المساهلة، وسمح أي جاد وأعطى عن كرم وسخاء.(٧)

إن مصطلح التسامح متداول اليوم في كثير من البيئات الفكرية، ويتم التعامل مع هذه المقولة ولوازمها الثقافية والسياسية، باعتبارها ثابتة من ثوابت المجتمعات المتقدمة. ويعد التسامح موقف إيجابي متفهم من العقائد والأفكار، والذي يسمح بتعايش جميع الرؤى والاختلافات والابتعاد عن الحروب والاقصاء، وأن الآخر له من الشرعية مثلما للآخر المختلف عنه دينياً وسياسياً وله الحرية في التعبير عن آرائه وعقيدته.

ويقوم التسامح على القول بنسبية الحقيقة، وأن لا مبرر لدعوى إحتكارها والتفرد بها، وعلى هذا سيكون قبول الآخر على أساس اشراكه في الحقيقة أي إن الحقيقة محتملة في جميع الأطراف وبذلك فمن الواجب قبول الآخر والتعايش معه، ولكون الحقيقة نسبية فالحرية الشخصية تفرض على كل فرد وجوب الاعتراف بحق الآخر في اختيار عقيدته وحريته في التعبير والدفاع عنها.(٨) وبما أن الحقيقة نسبية فلا أحد يمتلك الحقيقة كاملة.

من هذا المنطلق فالتسامح يعني في جوهره القبول بالآخر ومشاركته، وهو كذلك ليس عفواً تصدره المجتمعات عن المارقين بعد توبتهم، أو خارجين مخربين للقيم الكبرى للمجتمع، إنما هو قبول كامل ونهائي بالآخر المخالف، بما يجعله مشاركاً في كل شيء، وليس ملحقاً مهمشاً ذا دور تكميلي.(٩)

وفي نفس السياق فقد عرفت كلمة التسامح، على أنها "التساهل وهو التسامح بوجود ما يخالفك، وهذا تحديد عام، فهو إجازه العقائد أو الطقوس الدينية التي تخالف العقائد والطقوس المألوفة".(١٠)

ويرى فولتير الذي سيطر مفهوم التسامح الإنساني على خطاباته. وأخذ يشن حملات لاذعة ضد دعاة التعصب والقهر الاجتماعي الذي ساد أوربا. إذ دافع فولتير عن المظلومين بإسم العدالة والتسامح. إنه رسول

التسامح الديني حتى أقترن أسمه بالدعوة إلى التسامح أكثر من غيره من المفكرين فهو صاحب القول المعروف "إني اخالفك الرأي ولكني ادافع حتى الموت عن ابداءه"، والتسامح عند فولتير مقترن بحرية العقيدة والتعبير عن الرأي. إن فولتير لم يكن ملحداً، لكنه لم يحب التعصب في الدين وعدم التسامح والمعارك اللاهوتية، ووقف في كل أوجه الاضطهاد سواء كان إضطهاد على يد السلطة أم كان بإسم الدين. وأن التسامح الديني مدخل حقيقي لفهم الدين، فبدلاً من الايمان الأعمى أو التعصب للدين أو ضده عند المؤمنين والملحدين، لا بد أن تكون كلمة التسامح كما يقول فولتير هي السائدة. إن التسامح كما أشار فولتير لم يتسبب قط في إثارة الفتن والحروب، في حين أن عدم التسامح قد عمم المذابح على وجه الأرض.[١١]

فالتسامح يعد من الأسس الرئيسة للتعايش السلمي، حتى وإن ساد العنف بالتاريخ، لأنه ما من إنسان عاقل إلا ويستخلص من كل هذا إنه ينبغي أن نتسامح مع الآخرين وأن نتساهل. وهذا يعني إلغاء التعصب واللاتسامح اللذان يعززان قيم الإنعزال والإنفصال المميت والعنصرية الأصولية التي يمكن إثارتها في الأديان.[١٢]

ويرى جون لوك وهو صاحب فكرة التسامح التي يعود أصلها إليه، في كتابه رسالة في التسامح، أن التسامح جاء كرد فعل على الصراعات الدينية المتفجرة في أوربا.[١٣]

وصدر(اعلان مبادئ التسامح) الذي أعلنته منظمة اليونسكو في الدورة الثامنة والعشرين بباريس في تشرين الثاني ١٩٩٥، في إطار أهتمام اليونسكو بدعم المفهوم الشامل لثقافة السلام، وجاء فيه تعريف التسامح بأنه الإحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا، ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والإنفتاح والإتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد، وإنه الوئام في سياق الإختلاف، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً، والتسامح هو الفضيلة التي تسير قيام السلام، ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.[١٤]

وعرفته الموسوعة الفلسفية لـ(لالاند) فقد عرف التسامح في موسوعته على أنه "إستعداد عقلي أو قاعدة سلوكية-قوامها ترك حرية التعبير عن الرأي لكل فرد حتى نشاطره رأيه".[١٥]

وبقراءة للوضع العراقي الراهن يمكن أن نستخلص خط التوجه الفكري السائد للنخب الفكرية والسياسية والدينية من خلال رصد خمسة مواقف أو اتجاهات فكرية من مسألة التسامح، وإن كانت الحدود بينها ليست نهائية أو حاسمة، وهذه الاتجاهات هي:[١٦]

الاتجاه الأول: الإنكاري: الذي يرفض كل حديث عن التسامح على النطاق الديني أو المذهبي أو الفكري أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي، الداخلي أو الخارجي، بحجة إمتلاكه للحقيقة والأفضليات، فما الداعي إلى التسامح مع الآخر، الذي سيكون بالضرورة على ضلال، فالمختلف، الآخر، سيمثل النقيض، وعلى المستوى الخارجي العالمي، فهو يمثل الكفر والإستكبار، ولعل هذا الاتجاه أقرب إلى الاتجاهات الإيديولوجية الشمولية التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة، ولا يزال موجوداً.

الاتجاه الثاني: الإنعزالي: الذي يشترك مع المفهوم الأول الإنكاري بزعم عدم وجود قضية خارج ما يؤمن به أو يتبناه من أفكار ومعتقدات، فيها وبحسب وجهة النظر هذه، الإجابة الشافية والوافية عن كل شيء وفي كل زمان، لأن التسامح ووفقاً لهذا التوجه يعني التسيب وإنعدام الغيرة، وهو من الأساليب التخريبية، وسيقود إلى التحلل والإختراق الذي يريده العدو.

الاتجاه الثالث: التغريبي: هذه الاتجاه يؤيد فكرة التسامح ويحاول تعميمها على كل شيء، لكنه يدعو إلى قطع الصلة بالتراث والتاريخ، وعدّ التسامح قيمة حداثية لا علاقة لها بالإسلام، بل يضع في حسبانه كون التسامح نقيضاً للإسلام الذي يحض على العنف والإرهاب، وفق فهم خاطئ ورد فعل لبعض الاتجاهات الإسلامية وموقفها من الحداثة، من دون تمييز بين الإسلام وبين بعض الاتجاهات السياسية.

الاتجاه الرابع: الاتجاه التوفيقي: وهو عبارة عن تيار إصلاحي توافقي يتقبل بعض أفكار التسامح بإنتقائية، بغية مواكبة التطور الدولي، لكنه يظل مشدوداً للفكر التقليدي السائد، وإن كان يسعى إلى التواصل مع الآخر بحذر شديد، وربما بريبة أيضاً، وبوجه عام هذا التيار محافظ، وهو منزلة بين المنزلتين إذا جاز التعبير.

الاتجاه الخامس: الواقعي الحضاري: وهو تعبير عن التيار المؤيد للتسامح الذي يختلف عن الاتجاهين الإنكاري والتغريبي، ويتعامل بروح إنفتاحيه أكثر مع قواعد التسامح وقيمه على المستوى العالمي، إنطلاقاً مع اعتبار قيّمي يتجاوز التيار التوفيقي، ويمثل في الوقت نفسه تفاعلاً وتواصلاً حضارياً إنسانياً بين الثقافة العربية-الإسلامية، وبين الثقافة العالمية، إذ ينظر إلى التسامح بوصفه قيمة عليا، ولا سيما بربطه بحقوق الإنسان، من دون التعامل معه على نحو مبتذل، فالتسامح لا يعني التهاون إزاء حقوق الإنسان أو قيم العدالة أو تبريرها تحت أي حجة أو ذريعة.

فثقافة أنا والآخر ثقافة متقدمة جداً وتستند إلى المبدأ الإنساني في العلاقات بين الناس، إنها تعني أنني لا أحاول أن أُلغي الآخر مهما كان صغيراً في العدد ومهما كان ضعيفاً في التأثير وما أحوج أمم اليوم إلى ثقافة الديمقراطية (أنا والآخر) سواء في علاقاتنا مع بعضنا البعض وفي علاقات أبنائنا مع بعضهم البعض فالعالم عبارة عن قوس قزح، ألوان متعدد من المعتقدات والمذاهب والأديان والقوميات والأفكار.[١٧]

والتسامح لا يعني التخلي عن معتقداتنا وإنما التسامح يعني أن نمتنع عن المساس بالآخرين المختلفين، أو قهرهم للتخلي عن آرائهم أو الاستهزاء بوجهة نظرهم والقدح بهم، وأن نهجوهم حقاً أم باطلاً ومن موجبات التسامح إحترام آرائهم، وضمان حريتهم في التعبير والإعتقاد والإجتماع، وأن التسامح يسمح بالتنوع الفكري والعقائدي ويسهل عملية التحاور بين الأطراف المختلفة.[١٨]

فمشكلة العراق اليوم تكمن في أن عليه أن يحقق في زمن مختزل ما حققه غيره في زمان طويل، فمبدأ فكرة التسامح طرح في الدول الغربية منذ أكثر من ثلاثة قرون، قبل أن يصبح قضية تعددية ثقافية فقد كان أساس هذه الفكرة هي التسامح الديني، فقد حسم الغرب علاقة الدين بالسياسة وفصل بينهما، وأصبحت الهوية الوطنية الجامعة عابرة للإنتماءات الفرعية الإثنية والدينية والمذهبية، أما في الدولة العراقية فلا تزال هذه القضايا محل نقاش فكري وسياسي بين النخب العلمية والسياسية والدينية، فالدولة المدنية العراقية لم تستكمل حلقاتها ولا تزال تتعثر في إجراءاتها نتيجة الكثير من المعوقات التي تحد من فاعلية الإجراءات، فالتسامح الديني والمذهبي والفكري

والإثني لايزال مطلب ملح في المجتمع العراقي خاصة في ظل وجود ثقافة طائفية إقصائية متجذرة في المجتمع العراقي.

وترجع أسباب عدم وجود أو قلة مستوى التسامح في المجتمع إلى عوامل بنيوية في المجتمع العراقي التي تربى عليها، سواء الدينية التي كان لها التأثير الأكبر (رفض أتباع دين لأتباع دين آخر من قبوله بنفس المستوى الفكري، وإحتكار الإيمان، والحق المطلق)، وترسيخ الطابع العشائري، وهي الأخرى بقيت تسيطر على ذهنية الفرد، ولم يستطع الإنسان العراقي التخلص منها، وهي ناتجة عن تأثره بعوامل جغرافية (مجاورته لدول تستغل الدين لمصالحها، واقتصادية بسبب شكل أنظمة الحكم في المنطقة)، أو بسبب ترسيخ مفاهيم ضيقة من الدين في ذهنية الأفراد دون الإعتزاز بمفاهيم اخرى معاكسة لتلك المفاهيم أو ممارستها والعمل على ضوئها في الحياة العامة، فكل الأديان في مضامينها ترفض إنكار الآخر وتدعوا إلى قبوله، هذه العوامل إلى جانب عوامل أخرى أكثر تأثيراً كانت ولا تزال تلعب دوراً في ضعف مفهوم التسامح في المجتمع العراقي، والذي لا يزال أسيراً للواقع السياسي ومن ثم الديني والتعليمي.[١٩]

وعليه فينبغي إيلاء عناية كبرى لمعالجة الإنقسام المجتمعي لجهة إرساء التعايش السلمي بين الأديان أولاً، والتعايش بين المذاهب ثانياً، والتعايش بين الإثنيات ثالثاً، فهذا التعايش هو ركيزة أولى لبناء نسيج الامة العراقية، وبوسعنا أن نغرف من تجارب الأمم الأخرى التي سبقتنا إلى محنة الإحتراب المذهبي- الإثني- الديني، إذ عمد مفكروها إلى بناء فلسفة التسامح، وهي في الحقيقة فلسفة القبول أو التقبل، لوحظ أن بعض أصحاب الديانات والمذاهب في منطقتنا العربية أحتجوا على مفهوم التسامح، قائلين: "أي ذنب أرتكبنا حتى نطلب من غيرنا أن يسامحنا؟". هذه الفلسفة تقوم على فكرة أن تحمي الدولة حرية العقيدة للكل، على إختلافها، وأن تمنع أي تهديد يمس حياة أو ممتلكات أي مواطن بسبب معتقده الديني، أو مذهبه، وتمنع إستعمال سلطة الدولة لفرض إعتقادات ضميرية على أصحاب المعتقدات المغايرة.[٢٠]

فجهود تعزيز التعايش وتكوين المواقف القائمة على الإنفتاح وإصغاء البعض للبعض والتضامن ينبغي أن تبذل في المدارس والجامعات وعن طريق التعليم غير النظامي، وفي المنازل وفي مواقع العمل، وبإمكان وسائل

الإعلام والإتصال أن تضطلع بدور بناء في تسيير التحاور والنقاش بصورة حرة ومفتوحة، وفي نشر قيم التسامح واراز مخاطر اللامبالاة تجاه ظهور الجماعات والايديولوجيات غير المتسامحة.[٢١]

من هذا المنطلق يعد التسامح الأساس الأول للتعامل مع الآخر المختلف دينياً أو اثنياً، والإعتراف بحقوقه وإحترام خصوصياته، وتبني هذا الأساس في الخطاب السياسي والديني لنصل كمجتمع متنوع إلى مرحلة التعايش السلمي التي تعد الأساس الصلب لأي تنمية مجتمعية، فمن غير الممكن الحديث عن رفاهية مجتمعية في مجتمع غير مستقر أمنياً.

ويؤدي التسامح إلى الوصول إلى أرضية مشتركة للعيش بسلام مع المكونات الأخرى بدون مشاكل، والقبول بأفكارهم وممارساتهم التي قد يختلف معها الفرد، والإقرار لأصحابها بحقهم في ممارسة كافة حقوقهم في المجتمع. قد يكون هؤلاء الآخرين أجانب مختلفين في الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو من أبناء الوطن الواحد ولكنهم مختلفين في الرأي والفكر والمصالح والعادات والتقاليد والتعليم والمهنة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، أو بعض الفئات الخاصة كالمسنين أو المعوقين، كما قد يكون هذا الآخر إنساناً أو فكراً أو رأياً، ويتم التعبير عن هذا التقبل في شكل الإعتقاد أو الإقتناع بأحقية هذا الآخر في الوجود، وكذلك في شكل الممارسات التي تعكس ذلك الإقتناع.[٢٢]

المبحث الثاني:

الحوار:

الحوار تعبير إنساني صادق ينطلق من رغبة حقيقية في الوصول إلى التفاهم والتعايش مع الآخر، ويتيح للأفراد حرية الفكر والتعبير مع ضرورة أن يكون الحوار منضبطاً ومنسجماً مع القيم الإنسانية، ويعد الحوار روح التواصل المثمر بين بني البشر قاطبة، وهو بعد إنساني محض، وقضية عامة وعالمية تهم كل إنسان، والحوار ذو نشأة ذاتية يبتدأ من الذات، وتتماسك خيوطه الأولى في النفس، لذا فإن أي حوار مع الآخر لابد أن يسبقه حوار داخلي يكون بمنزلة الإستعداد النفسي، والتمهيد الأولي للحوار.[٢٣]

ويعد الحوار من أهم عوامل تحقيق التعايش السلمي في المجتمع المتنوع، فهو يعزز نسيج العلاقات بين أفراد المجتمع، ويشيع روح الطمأنينة بين مختلف الأطياف، ويعزز روح التفاهم والتسامح بين الأفراد والفئات بعد مرحلة النزاع، ويقلص مسافات التباعد بين التيارات الفكرية مما يسهم في تحقيق جانب السلام في المجتمع.[٢٤]

والحوار يعني الحديث مع الآخر الذي يمثل طرفاً يمكن أن يشكل قطباً في الجدل الفكري، فالحوار هو تفاعل تكاملي تجد فيه الذات طريقة لمستويات عدة. فهو يزيل الحواجز النفسية بين الأطراف المتضادة. ويعد الحوار أسلم الطرق للوصول إلى أقرب نقاط الحق إذ أنه يكشف نقاط الإختلاف والتوافق ويوفر أرضية للتسامح لبناء جسور حول مختلف القضايا المتفق عليها، ويشذب المغالطات الفكرية التي تحيط بالأطراف المتنازعة.[٢٥]

ومن كثر ما تم إستعمال مصطلح الحوار كلمة الحوار في المدة الأخيرة أصبح يُخيل للسامع أو للقارئ أنها مصطلح واضح ولا يحتاج الى بيان لمعناه، إلا أنه من خلال البحث أتضح أنها أختلطت مع كلمات كثيرة مثل (السجال، الخطاب، المناظرة، الجدل والنقاش).[٢٦]

ويعد الحوار فن البحث عن الحقيقة من وجهة نظر الآخر، أي أن الحقيقة ليست ملكاً مطلقاً لأي طرف، بل هي السعي نحو إمكانية التوافق حول قيم مشتركة فلا فائدة من الحوار إذا تمسك كل طرف بخصوصيتهِ المطلقة، وإنما يكون الحوار منتجاً إذ تتوافق أطرافهُ على قيم مشتركة، فالحوار هو عملية أخذ وعطاء.[٢٧]

ويرى ليراند سويدر (Leonard Swidler) أن الحوار "هو إتصال مزدوج بين أشخاص يحملون ويختلفون في وجهات النظر حول موضوع معين، ويسعون من خلالهِ للوصول إلى الحقيقة".[٢٨]

وللحوار أسس يرتكز عليها يمكن أن نذكر منها الآتي:[٢٩]

١- الإقرار بوجود أطراف أخرى.
٢- الإقرار بوجود مصالح مشتركة وأهمية هذهِ المصالح.
٣- القدرة على التوفيق بين هذهِ المصالح.

فعندما تكون من أسس الحوار أساس المصالح المشتركة فمن الأحق أن يكون الجانب المهم في الحوار هو جانب الصلح أو المصالحة بين الأطراف المتقاطعة أو المتخاصمة، فالمصالح هي الروابط بين أبناء المجتمع أُسوة مع غيرها من الروابط فإذا كانت للمصالح دور مهم في الحوار فما بالنا إذا كانت هناك صلات اجتماعية وثقافية وتاريخ مشترك فمن الأفضل أن يسود الحوار الجاد والإيجابي كي يفضي الحوار في نهايتهِ إلى مصالحة يتم من خلالها الإقرار بوجود الآخر الذي في نظر الآخر هو أنا.[٣٠]

ويذكر أن للحوار فضائل تعد اليوم عنواناً للوعي ودليلاً على تقدم الشعوب منها:[٣١]

١- الحوار لا يوجد إذ يوجد الخلاف، وأن الوصول الى الحق ومعرفة الصواب ليس له وسيلة واحدة وإنما طرق متعددة منها الحوار.
٢- تواصل الحوار بين المختلفين أفراد أو جماعات يفضي بالنهاية إلى تقليص الخلاف والفجوة بينهم والوصول إلى قبول الرأي الصائب.
٣- يوسع الحوار مدارك العقل، فهو يمثل النظر في أي أمر من جانبين وليس من جانب واحد.

٤- إن الحوار يؤدي مهمة تسهيليه، قائمة على التعاون مع الغير في طلب الحقيقة والحلول وتحصيل المعارف وإتخاذ القرارات والتوجه بها إلى العمل.

لذلك يمكن أعتبار الحوار من أهم أدوات التواصل الاجتماعي والفكري والثقافي والاقتصادي التي تتطلبها الحياة السياسية في المجتمعات المعاصرة، إذ أن الحوار ينمي قدرة الأفراد على العيش المشترك والتفكير المشترك والتحليل والإستدلال، والحوار يحرر الإنسان من الإنغلاق، ويوفر له سبل التواصل مع الآخر المختلف، ويكسب المرء المزيد من المعرفة والوعي ويفتح أمامه طريقة جيدة للتفكير الجماعي والنقد الفكري الذي يؤدي إلى توالد الأفكار والإبتعاد عن الجمود، فالحوار يعد من أسس الخطاب السياسي المعتدل، ووسيلة للتآلف والتعاون بين أبناء المجتمع المختلف.[٣٢]

فتعزيز مبدأ الحوار من أجل الوصول إلى التعايش يعني تعزيز فكرة المودة وترسيخ العلاقات الطيبة بين أفراد المجتمع، وتعني التنمية النفسية للتقارب والتفاوض والتفاهم، وإحترام الآخر بصرف النظر عن لونه أو جنسه، أو عقيدته. ولا شك أن الحوار يعتبر أسلك الطرق لتكريس التعايش السلمي، إذ أن الاجواء المحيطة به تسمح بالتفاهم حول الامور أياً كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بشكل عقلاني علمي لأن الفكرة هي مقياس الحوار، وبالتالي ستنهض للسطح جملة من المبادئ العقلانية الأقرب للحقيقة والاقناع وأن السجال النقدي سيصب في خدمة الحقيقة دوماً خاصة وأن المتسامحين يقرون بمبدأ (قد أكون على خطأ وقد تكون على صواب، وإن لم نتفق فإن الأصلح يبقى ولو بعد حين). وعلى النقيض من ذلك فإن التطرف والعنف والإنغلاق الفكري والتزمت مظاهر نبذ للتعايش مع الآخر المختلف، وأن تنقية الفكر منها واخضاعها للمنهج العقلاني سيدر منفعة كبيرة لنهضة المجتمع الحضارية والعلمية.[٣٣]

ولكي يصل صانع القرار السياسي إلى تحقيق الأمن المجتمعي وتحقيق الإستقرار فيه، لابد أن يؤمن بالحوار السياسي والمجتمعي خاصة في المجتمعات المتعددة تعدداً إثنياً ودينياً، هذا الحوار يرتكز على مجموعة من المرتكزات وتواجهه مجموعة من المعوقات، ومن مرتكزات الحوار في المجتمع المتعدد هي إحترام الآخر، علمانية الدولة، تبني النظام الديمقراطي، التنمية المجتمعية، التعليم، توفير فرص عمل، سيادة القانون، أما معوقات الحوار فهي

التعقيب، عدم إحترام الآخر، الطائفية، النظام السياسي الدكتاتوري، التخلف المجتمعي، الأمية، البطالة، الفساد.[٣٤] وهنا لابد من التأكيد على أن ثقافة الحوار هي الأساس الثاني لتفعيل وتحقيق التعايش السلمي في العراق، ومن غير هذا الأساس لا يمكن للعراق إمتلاك القدرة على حل مشكلاتهِ المجتمعية الحالية والمستقبلية. ومن خلال الحوار يكون التنوع الثقافي والسياسي والاجتماعي مصدر نعمة لا نقمة على العراقيين.

فقد عانى المواطنين من غياب الحوار والتسامح وشيوع التطرف في أغلب الحقب التاريخية، وأن الإنقسام الاجتماعي والطائفي بعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ زاد بصورة غير مسبوقة.[٣٥] نتيجة لتبني الأطراف السياسية خطاباً سياساً طائفياً يبتعد عن الإعتدال في تبني الحلول الناجعة لمشاكل المجتمع العراقي، بل ومما زاد الخطاب السياسي الطائفي حدة، هو تبني بعض الأطراف الإقليمية للأطراف السياسية الطائفية في العراق، وشحنها شحناً طائفياً لتنفيذ أجندتها واستراتيجيتها في التعامل مع مكونات المجتمع العراقي، سعياً لتحقيق مصالحها الذاتية بعيداً عن مصلحة العراق دولةً ومجتمعاً.

إن تحقيق التعايش السلمي في المجتمع العراقي يجب أن يبدأ بعملية حوار مجتمعي، وهذه العملية يجب أن لا تتم بصفقات في غرف مظلمة، بل لابد من فتح الباب على مصراعيه للحوار الوطني من دون إرهاب فكري أو إجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى مراجعة تامة لكل المواقف والقضايا والأفكار الخلافية وصولاً إلى أرضية مناسبة تحقق مبدأ التعايش السلمي في المجتمع العراقي.

إن الخطاب السياسي العراقي لابد له من العمل على الترويج لثقافة الحوار وقبول الآخر، إضافة إلى ضرورة شيوع مبدأ الثقافة السلمية في التعامل مع الآخر المختلف، ورفض العنف ولغة السلاح والكراهية والتحريض، وترسيخ مبدأ أن الوطن هو وطن الجميع بمختلف شرائحهِ وأطيافهِ وأديانهِ، ونشر أفكار السلام والتسامح تتم من خلال الحوار والتعاون والإنتقال السلمي للسلطة، والإنفتاح على الآخر وفهم المختلف، ومن خلال الحوار يمكن أن تجسر الهوة بين الأطياف المختلفة من المجتمع، فالإيمان بمبدأ الحوار الديمقراطي الشفاف وحرية الرأي والكلمة والحوار المفتوح وعقد الندوات والاجتماعات العامة لمعالجة مختلف القضايا التي تهم الوحدة الوطنية[٣٦]، كل ذلك يعد أساس مهم من أسس التعايش السلمي وبناء السلام المستدام بين مكونات المجتمع العراقي.

ولكي يحقق الحوار قاعدة راسخة للتعايش السلمي في العراق لابد له أن يراعي الآتي:

١- احترام إنسانية الآخر المختلف، وإظهار الإحترام له.

٢- النية الصادقة في الحوار.

٣- تحقيق أعلى درجات الوضوح في تحديد المشاكل ورسم بدائل جلولها.

٤- الحرص على مشاعر الآخر وعدم التجريح في الحوار، وعدم الإنتقاص من إنتماءه.

فالحوار يعد ضرورة مهمة لإرساء التعايش السلمي في المجتمع العراقي والذي يحقق بدوره السلم الأهلي بين مكوناته المجتمعية، لكون الحوار يستند على حوار مع الأفراد والجماعات والنخب، أو مع الكل، ولا يكتب للحوار النجاح ما لم يكن شاملاً ومتنوع الاتجاهات، بمعنى أنه يجري على المستوى السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والعرقي، والديني، والقومية. وأحياناً تتسع اتجاهاته افقياً ليضم المؤسسات بمستوياتها الرسمية وغير الرسمية، ويرى العديد من الباحثين أن الحوار يكتسب أهميته في ديننا الإسلامي الحنيف، كونه أصل ثابت في الحضارة الإسلامية، والذي يجعل من السهولة أن تعيد إحيائه إجتماعياً وسياسياً كونه ركيزة مهمة لإرساء التعايش السلمي في المجتمع، لا سيما وأن التعايش السلمي يتطلب لإنجاحه الاحترام المتبادل، والإنصاف والعدل بين كافة المجموعات البشرية التي يراد لها التعايش معاً، وهذا بدوره يفضي إلى نبذ التعصب والكراهية.[٣٧]

والحوار قبل أن يكون أطراً وهياكل، هو روحية واستعداد نفسي يرتبط بالقيم والوجدان التي تؤسس لهذا الخيار في كل جوانب حياتنا، فالحوار لا يستهدف شيوع حالة الفوضى في للآراء والمواقف، وإنما تضييق مساحات الخلاف والنزاع وإبراز عناصر الوحدة والإتفاق، فمن ساحة الحوار تنتج الوحدة، وبالحوار تضمحل الخلافات، وتزول أسباب الصراع العنيف، وبدون إرساء دعائم الحوار المتواصل مع تعبيرات الأُمة ومؤسساتها وفعالياتها المتعددة. وهكذا فإن الإنسان لا يجسد قيمه إلا بالمزيد من الحوار، حوار الإنسان مع ذاته، وحواره مع دوائره الإجتماعية المتعددة، وحواره مع ظواهر الطبيعة لمعرفة أسرارها لتسيخرها بما يخدم العمران والتقدم الإنساني.[٣٨]

ولتحقيق التنمية المجتمعية يترتب على النظام السياسي السعي لإقرار سياسة الحوار الديمقراطي- ومكافحة التميز القومي والديني والمذهبي والإستقطاب الديني وتعميم الثقافة الديمقراطية والإعلام الوطني.

ولقد تميّز المشهد العراقي بثلاث مستويات مختلفة للحوار وهذهِ المستويات هي:[٣٩]

المستوى الأول: يتمثل في الحوار بين القوة السياسية نفسها.

المستوى الثاني: الحوار بين القوى السياسية.

المستوى الثالث: الحوار بين القوى السياسية والمجتمع أو ما يمكن تسميته بـ(الحوار الوطني).

وقد كانت هناك فروقات في الجدية في الحوار، إذا ما استثني المستوى الأول، الذي يمكن أن يكون قد تحقق نتيجة طبيعة القوة السياسية سواء كانت حزب أم تجمع سياسي، جميعها تسعى للوصول إلى السلطة، ولو لم تصل إلى السلطة لا يمكن أن تتصور أمكانية إستمرار الحوار. أما الحوار على المستويين الثاني والثالث فإنهما لم ولن يتبلورا، ولم يصلا إلى مرحلة التحقق، وذلك لكثير من الأسباب منها: تغليب المصلحة الفئوية أو الخاصة على مصلحة الوطن، فضلاً عن أن بعض القوى محملة بقناعات تعتبرها من الثوابت قبل الدخول في أي حوار، وهذا يتناقض أصلاً مع مبدأ الحوار الذي يقتضى أن يكون من المسلمات التي تؤمن بها الأطراف المتحاورة، والتي يصار إليها لتحديد المقبول أو المفروض من تفاصيل الحوار لكي يصار إلى الإعداد إليها لتقريب وجهات النظر والمواقف.

وتعد فلسفة تسوية النزاعات في البلدان التي تتميز بالتعدد المجتمعي وبالتالي التفاوت في المصالح بين تلك المكونات، مهمة جداً، فبدلاً عن النزاع العنفي لحل الخلافات تفترض الديمقراطية اللجوء الى الحوار وايجاد حلول تضمن منع العنف بين الجهات المتخاصمة، وتشكّل قاعدة لإعادة انتاج التوازنات بين القوى السياسية والاجتماعية، بما يسمح بتجدد التسوية في كل مرحلة من مراحل الحياة السياسية في البلد.[٤٠]

فالأساس الذي يجب أن يستند إليه الحوار هو تجديد الفكر الديني في المجتمع العراقي، بمعنى أن تقوم كل جامعة دينية بفحص وتحليل متجدد لنصوصها التقليدية وفتاواها وتاريخها المقدس، إذ يتم تحديد العناصر التي يتم إستعمالها في أي وقت، لتبرير الصراعات، وإضفاء الشرعية على ممارسة العنف، والبحث عن الإمكانات المتعددة لإعادة تفسيرها بما يتفق مع الحقائق التي أنزلت من أجلها، إذ تتجه صوب تحقيق التعايش السلمي والإحترام

المتبادل. وفي الختام فإن أتباع الديانات المختلفة ليس لديهم أي سبب لتكوين علاقة صراع وكراهية بينهم، ولكن لديهم أكثر من سبب لنشر روح التسامح والمحبة فيما بينهم، أهم هذه الأسباب على الإطلاق هي أن الإسلام والمسيحية واليهودية جميعها أديان سماوية مصدرها واحد وهو الله سبحانه وتعالى، فإنها جميعاً تشترك في الكثير من النقاط التي من شأنها أن تقرب ولا تفرق بين أبناء الإنسانية جمعاء.

المبحث الثالث:

قبول الآخر:

يعرف قبول الآخر بأنه إستيعاب الفرد للأخرين على إختلاف آرائهم ومعتقداتهم وأجناسهم وتصرفاتهم وطبائعهم وأعمارهم، وقبولهم كما هم بكمالهم ونقائصهم، وبمزاياهم وعيوبهم، فلا يحاول صنع الناس على هواه.[٤١]

وينطلق العمل في من أجل إرساء التعايش السلمي الدائم من قاعدة إختباريه وعملية، وهي أن الحرب الأهلية في المجتمع هي الشر المطلق، أيً كانت الأهداف، لأن هذا النوع من الحروب في الواقع الدولي هي مصدر شرور أخرى داخلية وإقليمية ودولية، فتتحول الحرب الأهلية إلى حرب من أجل الآخرين، ويتطلب على الصعيد الوطني، نبذ العنف والإكراه، والقبول بالتنوع، والتعامل السلمي مع المختلفين والمغايرين، وأن تنمية الرابطة الوطنية الحديثة، يتطلب جهوداً حثيثة لصياغة الواقع الوطني بعيداً عن العصبية، ونبذ كل أشكال العنف والتهميش من حقل السياسة والفكر والإجتماع.[٤٢]

ولقد طرحت ثقافة قبول الآخر نفسها بقوة على الثقافة الإنسانية خلال العقود القليلة الماضية، ثم صعدت لواجهة المشهد خلال السنوات القليلة الماضية.[٤٣]

وفي الحضارة العربية والإسلامية قامت العلاقة بين (الأنا) و (الآخر)، على أساس أخوة الجنس البشري كله من ناحية، وعلى أساس حق الآخر في الوجود والإختلاف من ناحية أخرى. فمن حق الناس جميعاً أن يعيشوا كما يشاؤون، وأن يعتنقوا ما يؤمنون به من عقائد بشروط أهمها مراعاة حقوق الآخرين وواجباتهم إزاء هؤلاء الآخرين. والحضارة الوحيدة في تاريخ البشرية التي سمحت للآخر أن يعيش في رحابها ويبدع ويصل إلى مراتب عليا في الإدارة العامة، أو في الحياة العلمية والثقافية والاقتصادية، هي الحضارة العربية والإسلامية فالعلاقة بين (الأنا) و (الآخر) في هذه الحضارة كانت علاقة تمايز وإختلاف، وليست علاقة تميزٌ وإستعلاء.[٤٤]

ومن خلال البحث في موضوعة قبول الآخر تبين أن معظم دول العالم اليوم تدعي أن نظام حكمها ديمقراطي، ولكن في التطبيق العملي يختلف الأمر كثيراً بل غالباً ما تكون الممارسات مناقضة للنصوص الواردة في الدستور المكتوب، ولكن بشكل عام كلما كان النظام السياسي ديمقراطياً كانت ممارسة "قبول الآخر"، أمراً ممكناً ومتاحاً وقابلاً للتطور. على نقيض ذلك النظم الشمولية "الدكتاتورية"، التي غالباً ما تقوم ايديولوجيتها على مفاهيم الإعتزاز بالإنتماء إلى سلالة أو قبيلة، أو دين، أو مذهب، ويبدو ذلك واضحاً في بعض دول عالم الجنوب. فالصراع بين القبائل مثلاً في أفريقيا هو الأساس في الحروب الأهلية في معظم دولها شرقاً وغرباً، وحول منطقة البحيرات، وفي السودان كمثال عن الحالة الأفريقية تتجمع كل التناقضات المؤدية إلى كراهية الآخر المختلف، بسبب الإنتماء الجغرافي: "شمال-جنوب"، والإنتماء العرقي: "عرب- أفارقه"، والإنتماء الديني: "إسلام-مسيحية"، فضلاً عن الصراعات بين القبائل وتعالي كل منها على الأخرى، ولذا فكل طرف في نزاع مع الآخرين.[٤٥]

ولأجل أن نحقق هدف التعايش السلمي يجب أن لا يكون الإختلاف في العقيدة أو الدين أو الرأي أو الإثنية، سبباً للخلاف، فالتعايش السلمي يستوجب الإعتراف بالآخر، والقبول بالحوار وبالتعدد، شرط أن لا يكون الاختلاف بين المكونات للاختلاف وليس الوصول للحقيقة والقبول بما موجود من إختلاف وصولاً للسلام المستدام، وهو في كل ذلك يرتكز –فضلاً عن العقل والعلم- على شرط أخلاقي يرتقي بالإنسان إلى إحترام كيانه وكيان الآخرين من خلال التعزيز الإنساني، وهذا شرط لإستكمال أي حوار. لكن في ثقافتنا العربية يمكن أن نلحظ سيادة الفكر الإلغائي حتى في أفضل مستوياتها الحضارية تطوراً.[٤٦]

ولا يمكن أن نتصور نجاح التعايش السلمي في مجتمع متعدد إثنياً ومذهبياً ودينياً مثل المجتمع العراقي، إلا بالإعتماد على قاعدة الإحترام المتبادل وقبول الآخر المختلف، وإرساء تقاليد وأخلاقيات الحوار بين المختلفين، والإنصاف والعدل هو حجر الأساس في مشروع الحوار الهادف الذي ينبغي أنّ يتطلع الجميع إلى إرساء متطلباته ومقتضياته، ويقتضي العدل والمساواة بين البشر، فضلاً ذلك يجب تجاوز كل عوامل الكراهية وموجبات التعصب،

حتى تتوفر كل الظروف النفسية والموضوعية للبحث الحقيقي بعيداً عن الأهواء والمسبقات الفكرية والإجتماعية، فالحوار بعد إنتهاء الصراع يساعد في تسهيل وتسريع عملية بناء السلام وأستمرارها.[٤٧]

ان الديمقراطية تشدد على الإعتراف وقبول الآخر كما يقدم نفسه، والمشاركة معه، مع إحتفاظه بحق الإختلاف والتعبير، وتعني هذه النقطة إستبعاداً لمنطق العزل والنفي ورفض الآخر بسبب الإختلاف في الموقف أو الجنس أو العرق. وتنفح هذه النقطة على ما تحويه كل البلدان من تنوع البنى الإجتماعية فيها وإنقساماتها إلى أقليات وأكثريات، بحيث يطرح التحدي على كل مجتمع قبول هذا المختلف، مهما كانت طبيعة الإختلاف معه، شريكاً في تقرير مصير البلد بكل ما تعنيه من مساواة في الحقوق والواجبات. وهذه المسألة من الصعب أن تجد لها مكاناً في الدول ذات النزعة الطائفية.[٤٨]

فتمييز الآخر وعدم القبول به هو عملية قمعية يتعامل بها إنسان مع غيره بطريقة تقلل من إحترام الآخر وتحقر من شأنه بين أقرانه في المجتمع، وتدني من مكانته، أو تصفه بصفات يمكن أن تكون تحريضاً للآخرين على إيذائه، والتحريض أنواع في نتائجه، يبدأ أهونها الذي هو إيذاء معنوي، أو يتصاعد في درجات العنف.[٤٩]

المشكلة في العراق هي في التعدد الديني والمذهبي، وقبول الآخر في هذا المجال أصعب منه في مجال التعدد القومي وإن كان متناحراً، لأن الصراعات غير الدينية قد تذوب مع الرقي وثورة المعلومات والاتصالات، وتكون نقطة البداية غالباً هي لقاء الآخر ثم الحوار معه، ويتحول الحوار إلى فهم قبل أن تتحول المشاعر الإنسانية إلى قبول، وقد يمتد الأمر فتتحول المشاعر إلى وفاق وتعاون لإكتشاف الأرضية المشتركة لإنتماءات أرقى، مثل حقوق الانسان والديمقراطية. لكن الصراع الديني وبعض الصراعات العرقية تحتاج إلى مدى طويل وجهود شاقة، وذلك لأن الإنتماء الديني يقوم على مسلمات تؤخذ كما هي. فكل دين لديه عقيدة ومسلمات ثابتة، ترسخت مع الزمن، ولما كانت العقائد والمسلمات ذات حساسية خاصة، ومحفورة في وجدان كل القيادات الدينية والشعوب المؤمنة بهذا الدين، فإن فتحها للحوار محفوف بالمخاطر ولا طائل من مناقشته، لأن أحداً لن يغير ديانته أو مذهبه لمجرد أن الحجج أقوى أو أكثر إقناعاً. من هنا يجب قبول الآخر كما هو، فهي بداية تحصين المجموعة البشرية من أمراض الصراعات العرقية والدينية أو المذهبية.[٥٠]

فالإختلاف المذهبي في العراق -وهو إختلاف طبيعي يعود الى نشأة الأديان وتطورها- قد ترك بصماته الخلافية الواضحة على المجتمع العراقي من خلال ممارسات الطقوس والعبادات، هذه الإختلافات نمارسها جميعاً وهي متعمقة جداً في الضمير والوجدان العراقي. فالمذاهب الإسلامية بدل أن تكون طرق وإجتهادات للوصول إلى الحقيقة الواحدة، فهي أدت نتيجة قلة الوعي وعدم قبول الآخر المختلف والتعصب وتحريف التاريخ والغلو والإفراط والتفريط، إلى فهم خاطئ للدين أحياناً، نتج عنه أشد المصائب والفتن وأكثرها فتكاً بالإنسان ومنها فتنة داعش* التكفيري التي دمرت مدن العراق. ويتحمل المتاجرون بالدين واتباعهم الذين لا يميزون بين الرث والسمين نتيجة الجهل والتخلف، ويقع في المقدمة حملة فكرة الفرقة الناجية الذين يعدون ما عداهم هالك ولا حق له في الحياة، وهؤلاء واضعوا اللبنة الأولى في المرجعية الثقافية الدينية للعنف، فهم إستئصاليون يرفضون التنوع ويتجاهلون الإختلاف ويحسبونه فساداً، كما أن إحتكار التأويل معناه إنكار الآخر وعدم الإعتراف بفكره وتطوره، في حين أن الإختلاف في مسائل الفكر هو سنة الكون وسجية النفوس والعقول، وإنما يحمل على نسيان هذه الحقائق هو الأُفق الضيقة والعصبية الرعناء.(٥١)

وتوصل الباحثين من خلال الدراسات والأبحاث السابقة إلى قائمة تشتمل على السمات التي تميز الشخص الذي يتقبل الآخر عن غيره، وهي:(٥٢)

١- إحترام الآخر وعدم اصدار أحكام عليه.

٢- عدم إنتهاك حقوق الآخر.

٣- إحترام معتقدات الآخر وعدم التفرقة على أساس الإختلاف في هذه المعتقدات.

٤- مراعاة نوع القرارات لأن نتائجها تؤثر على الآخر.

٥- السعي لخدمة ومساعدة الآخر.

٦- التعبير عن الإهتمام بالآخر.

٧- عدم تحمل المسؤولية عن تصرفات الآخر.

٨- إحترام الإختلاف مع الآخر وعدم إدانته بسبب إختلافه معنا.

٩- تقبل الآخر على ما هو عليه.

فقبول الآخر هو إتجاه الفرد نحو الغيرية ونحو عدم إصدار الأحكام ونحو عدم التهديد، والسعي الدائم إلى الإعتبار الإيجابي غير المشروط للآخر، وذلك بصرف النظر عن الظروف المحيطة. وهو أيضاً إحترام إنسانية الآخر بصرف النظر عن جنسه، أو دينه، أو عرقه، أو لونه، أو عمره، أو وظيفته، أو مستواه الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، والتعامل معه كما هو بدون شروط رفض، أو إنتقاد، أو إصدار أحكام.[٥٣]

ومن أهم التحديات التي تؤجج الصراعات والنزاعات بين المكونات المجتمعية المختلفة، وتزيد من حالة العنف الهوياتي والطائفي، وتشكل تحدياً جسيماً أمام تعايش المكونات المجتمعية سلمياً، هو إنتشار ظاهرة خطاب الكراهية أو رفض الآخر وبشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا الأمر سائد في كثير من المجتمعات المُتعددة، التي لم تعتاد حالة التناسق المجتمعي بشكل منتظم.

نحن كعراقيين بحاجة إلى أن نبحث عن المشتركات الكثيرة التي تجمعنا مع بعض كأخوة في الإنسانية، ونحتاج إلى أن نتعرف على حضاراتنا وعاداتنا وقيمنا وتنوعنا المذهبي والديني والقومي، وتاريخ تكويننا، ونحتاج إلى القراءة العميقة في هذا الفسيفساء المجتمعي للكتاب العراقيين أمثال سعد سلوم*، ورشيد الخيون*، ونحتاج الى أن نبحث عن آليات لحل كل مشاكل الصراعات الطائفية ومسبباتها، والاتفاق على حلول تعد مسالك آمنة للنجاة من العنف، لنصل الى غاية واحدة وهي أن نعيش على ارض العراق جميعاً بأمان واطمئنان، بلا عدوان ولا عنف، ولا تهميش ولا ظلم، هذا قد يبدوا من عالم الاحلام، والتمني غير الواقعي في نظر البعض من المحبطين والفاقدين للأمل، لكننا على خلاف ذلك نرى أن بمقدور الدولة العراقية وشعبها أن يؤسسوا للتعايش السلمي إن حسنت النوايا في سبيل هذا الهدف النبيل.

خاتمة واستنتاجات:

إن المجتمعات المتنوعة تنوعاً متنافراً، تعد من أكثر المجتمعات حاجة إلى خطاب سياسي وديني معتدل، لما يحققه هذا الخطاب من إستقرار سياسي ومجتمعي يفضي إلى تنمية حقيقية تنقل المواطن إلى دولة الرفاهية الاجتماعية، وهذا الخطاب لن يوجد من غير إيمان مطلق بقيم ومعتقدات الإحترام المتبادل مع الآخر (الإنسان المواطن)، من غير أي تمييز له بسبب الدين أو المذهب، أو القومية، فغياب الحوار والإنغلاق، ورفض الآخر، وتهميشه والتضييق عليه، كلها أدوات تؤدي إلى تفتيت المجتمع والدولة وأداة هدم بوجه البناء.

من هنا نجد أن من الحاجة العمل على صياغة سياسات عامة تعمل على تغيير الفكر والثقافة بين النخب السياسية أولاً، ثم بين مكونات المجتمع ثانياً، للوصول إلى تكريس ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر المختلف، التي تعد الأرضية للبناء السليم. وتوصلنا من خلال البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

١- شيوع الثقافة السياسية التقليدية وثقافة الخضوع في المجتمع العراقي بشكل كبير نتيجة السياسات التي أتبعتها إدارة الإحتلال الأمريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
٢- غياب ثقافة قبول الآخر في المجتمعات التقليدية التي تعتمد على الإنتماءات الأولية ما دون الوطنية.
٣- الطائفية السياسية أداة إقصائية لا تنتج تعايشاً سلمياً في ظل توظيف خارجي لها في سبيل الإخلال بأمن العراق وشعبه.
٤- العنف في العراق يجد جذوره في الممارسات الدينية في عمق التاريخ الإسلامي.
٥- العنف في العراق ذو صبغة سياسية أكثر مما هو عنف مجتمعي، وهو خطر على وحدة العراق وسلامته.

ومن خلال تحليل الاستنتاجات نوصي صانع القرار السياسي العراقي بمجموعة من التوصيات نرى أنها يمكن أن تحقق هدف التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي هي:

١- تفعيل آليات الثقافة السياسية المدنية.

٢- التقريب بين المذاهب والأديان في المسائل المختلف عليها، والتركيز على المسائل المتفق عليها وصولاً إلى أرضية مناسبة للتعايش السلمي. وذلك عبر إنشاء لجنة من فقهاء الشريعة الإسلامية والقانون من مختلف المذاهب لبناء جسور للحوار تنبذ التطرف والكراهية، وتوصي اللجنة بتدريس شتى المدارس الفقهية بصورة متبادلة بين المكونات المجتمعية.

٣- إطلاق مبادرة تربوية تعليمية لوضع مناهج رسمية تعرف بالمذاهب والأديان العراقية على أنها قيمة حضارية وأخوة في الإنسانية والوطن، وتعمل على تجاوز حالة الخلاف والعداء المضمر، وتعمل على تنمية فكرة قبول التنوع ورؤية المشتركات الأخلاقية والعرفية بين المكونات المجتمعية في العراق.

٤- تفعيل مواد الدستور العراقي الحامية لحرية المعتقد والرأي، والتي تردع التجاوزات ضد رموز المذاهب والأديان، وعلى القضاء أخذ دوره في تحقيق ذلك عبر آليات رادعة.

٥- المراجعة الفكرية لبعض أسس الثقافة السياسية العراقية، التي تشيع روح التعصب والعنف ورفض الآخر وتعارض كل جديد بوصفه بدعة وضلالة.

٦- العمل على إنشاء مراكز ابحاث متخصصة تعمل على رسم مقترحات في شكل سياسات عامة تسعى لتحقيق هدف التعايش السلمي وبناء السلام المستدام في المجتمع العراقي.

الهوامش

(١)- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٢٥٥.

(٢) - حياة عبدالعزيز محمد نياز، تصور مقترح لزيادة وعي طلاب الجامعات السعودية لمبدأ التعايش السلمي مع الآخر، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني-ج٢، ابريل ٢٠١٧، ص٢١٢.

(٣) - بدر الحسين، التعايش من اجل السلام، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، ١٤٣٩ه، ص١٨.

(٤) - سامر مؤيد عبداللطيف وحمد جاسم محمد، الارهاب وتأثيره على التعايش السلمي بين الاديان والمذاهب في العراق، من وقائع المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، كربلاء، ٢٢-٢٣ اذار ٢٠١٧، ص١٢٣.

(٥) - كمال محمد صديق امين، التعايش السلمي وحق العودة: رؤية اجتماعية لما بعد التحرير، مجلة النهرين، العدد الثالث، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، اب ٢٠١٧، ص١٠٩.

(٦) - عبدالواحد مشعل عبد، سمات الدولة الحديثة وادارة التنوع: رؤية في الانثروبولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (٤)، ٢٠١٦، اقليم كردستان العراق، ص٦.

(٧)- مختار الصحاح للرازي نقلاً عن: اسعد علي وطفه، التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، دراسات استراتيجية (٦٩)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط٢، ٢٠٠٢، ص ص٣٥-٣٦.

(٨) -ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع التسامح: فرص التعايش بين الأديان، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢.

(٩) - عبدالسلام ابراهيم البغدادي، التسامح والصفح: دراسة مقارنة في الفكر الاسلامي والغربي، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية، ٤-٥ نيسان٢٠١١، ص٢٣.

(١٠) - عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللا عنف، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة، عالم الحكمة، العدد ٢٢، بغداد، ٢٠١٠، ص١٤٨.

(١١)- قاسم جمعة، التسامح الفلسفي والعنف الايديولوجي في خطاب فولتير، مجلة دراسات فلسفية و بيت الحكمة، بغداد، العدد(٣٤)، السنة٢٠١٤، ص ص٩٩-١٠١.

(١٢)- قاسم جمعه، المصدر السابق، ص١٠١-ص١٠٢.

(١٣)- كريم محمد حمزة، مأزق المية بين دول رخوة وإرهاب مستحكم، بحيث قدم لمؤتمر الإرهاب والتنمية، جامعة الدول العربية، شرم الشيخ ٦-٨ ك١/ ٢٠٠٦، ص٤٣.

(١٤) - مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، دعوة الى السلام: عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخرى، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٤.

(١٥) - حمدان رمضان محمد، التسامح السياسي في المجتمع العراقي المعاصر: دراسة ميدانية في محافظة نينوى، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (٣١)، بيت الحكمة، بغداد، ص٤٣.

(١٦) -احمد شوقي بنيوب واخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة الى دولة القانون، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ص١٣٢-١٣٤.

(١٧)- اياد كريم الصالحي، فلسفة التسامح واللا عنف في التعامل مع الاخر، مجلة المواطنة والتعايش، السنة الأولى، العدد ٤، أيلول / ٢٠٠٧، ص١١٨

(١٨)- عامر عبد زيد، مصدر سبق ذكره، ص٥٨-ص٥٩.

(١٩) - خضر دوملي، كتابات في بناء السلام والتعايش، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١٤، ص ص١٩-٢٠.

(٢٠) - فالح عبدالجبار، المشكلة الطائفية في الوطن العربي: في احمد شوقي بنيوب واخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة الى دولة القانون، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٣، ص٤٤.

(٢١) - مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٢٢) - أشرف عبدالوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٧.

(٢٣) - بدر الحسين، التعايش من أجل السلام، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، ص٥٨.

(٢٤) - خالد بن محمد البديوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، ط١، سلسلة (١٢) من رسائل في الحوار، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، ٢٠١١، ص١٣.

(٢٥) - عامر عبد زيد، المصدر السابق، ص٦٤.

(٢٦)- ابن منظور، لسان العرب نقلاً عن: حسام الالوسي، في مجموعة باحثين، اعمال المؤتمر الفلسفي السابع، فلسفة الحوار، رؤية معاصر، بيت الحكمة، ط١ بغداد، ٢٠٠٨، ص١٥.

(٢٧)- علي أبو خليل، سؤال الثقافة- الثقافة العربية في عالم متحول، ط٢، المركز الثقافي في العربي، المغرب، ٢٠١١، ص٥.

(٢٨)- دراسة منشورة على شبكة المعلومات العالمية: Leonard Swilder, what is dialogue, what is dialogue.pdf .

(٢٩)- علي هلال الدين، الجدلية في الحوار، مجلة السياسية الدولية، العدد (٣٧)، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤٣.

(٣٠) - ميلاد حنا، قبول الاخر، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٣-١٢٥.

(٣١)- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط٤، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠١٠، ص٢٠-٢١.

(٣٢)- بلال عرابي، ثقافة التسامح والحوار في سوريا، مجلة حمو رابي، العدد (١٢)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠١٤، ص١٥٠.

(٣٣) - حمدان رمضان محمد، التسامح السياسي في المجتمع العراقي المعاصر: دراسة ميدانية في محافظة نينوى، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (٣١)، بيت الحكمة، بغداد، ص ص٤٧-٤٨.

(٣٤)- بلال عرابي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(٣٥)- المصدر نفسه، ص١٥٤.

(٣٦)- مجموعة باحثين، تقديم عبد الجبار أحمد عبد الله، سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق، بحوث الندوة العلمية، كلية العلوم

السياسية، جامعة بغداد، للفترة من ٢٦-٢٧/ ١٢/ ٢٠١٢، ٢٠١٣، ص١٥.

(٣٧) – سداد مولود سبع، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والستون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٧، ص٤٤.

(٣٨) – محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطناً للعيش المشترك، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤، ص١٢٨.

(٣٩)– خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص١٨٥.

(٤٠) – خالد غزال، من الدين الى الطائفة: في ضرورة الدولة المدنية، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص ص٢١٣-٢١٤.

(٤١) – زينب على محمد علي، ثقافة قبول الاخر لدى الطالبة/ المعلمة بكلية رياض الاطفال جامعة القاهرة: (دراسة ميدانية)، مجلة الطفولة العربية، العدد السابع والستون، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت، د.ت، ص٦١.

(٤٢) – منتصر حسين جواد وزة، السلم الاهلي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص، ص١٧، ١٨.

(٤٣) – ممدوح الشيخ، ثقافة قبول الاخر، مكتبة الايمان، المنصورة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧، ص١٣.

(٤٤) – خالد عبدالاله عبدالستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني-الثالث، جامعة بغداد، مركز احياء التراث العلمي العربي، كانون الثاني ٢٠١٦، ص٣٢٥.

(٤٥) – ميلاد حنا، قبول الآخر، ط٣، الشركة الاعلامية للطباعة والنشر ستامبا، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص١٥٢-١٥٣.

(٤٦) – صالح زامل، قراءة للاختلاف وقبول الاخر في بعض التآليف العربية التراثية: الاختلاف في الرأي والنظر والبحث والمسألة والجواب، مجلة فكر حر، العدد السابع، التجمع الثقافي في المتنبي بالتعاون مع الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٥٨-٦١.

(٤٧) – عبد السلام بغدادي، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية، سلسة كتب ثقافية شهرية، العدد (٣٠)، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١١، ص٧٣-٧٤.

(٤٨) – خالد غزال، من الدين الى الطائفة: في ضرورة الدولة المدنية، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص٢١٢.

(٤٩) – جابر عصفور، التنوير والدولة المدنية، منشورات ضفاف، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٤١.

(٥٠) – أشرف عبدالوهاب، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٠-٩١.

* – هو مختصر لإسم (تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام) والمعروف اعلامياً واختصاراً بـ (داعش)، مجموعة مسلحة ارهابية هجينة، لها هدف معلن يتمثل بإقامة الخلافة، وللتنظيم استراتيجيته للبقاء والنمو، تشمل معاً عناصر عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وكان صعوده في العراق وسورية مؤشراً على بدء حقبة جديدة لجماعات السلفية الجهادية تهدف إلى إقامة خلافة إسلامية، مستنداً إلى إجتهادات متطرفة ترقى في أصولها إلى تنظيم القاعدة الارهابي، وذلك ما جعله أكثر من مجرد تنظيم إرهابي، فقد قام ذلك التنظيم المسلح بتنفيذ العديد من الهجمات الارهابية النوعية في كل من العراق وسوريا، وتمدد وجوده الميداني إلى رقعة جغرافية كبيرة في الدولتين الى ان تم تقليص نفوذه والقضاء على تواجده الميداني الى اقل الحدود. للاستزادة ينظر: معتز اسماعيل الصبيحي، سياسات واستراتيجيات مكافحة ارهاب ما بعد الحداثة (داعش انموذجاً)، مكتبة السنهوري، ٢٠١٩.

(٥١) – طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد الحادي والاربعون، مركز الدراسات الاستراتيجيات، جامعة بغداد، ص١٠٧.

(٥٢) – امال زكريا النمر، تقبل الذات وعلاقته بكل من تقبل الاخر واساليب التعلق لدى طلبة الجامعة، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني –ج٢، جامعة الملك سعود، الرياض، ابريل ٢٠١٦، ص٩.

(٥٣) – آمال زكريا النمر، مصدر سبق ذكره، ص ص٩–١٠.

* – كاتب واكاديمي وخبير عراقي متخصص في شؤون التنوع الديني في العراق وهو استاذ مساعد في كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية في بغداد. له عدة مؤلفات في هذا المجال منها: (الاقليات في العراق)، وكتاب (مئة وهم عن الاقليات في العراق).

* – باحث عراقي في الفلسفة الاسلامية من أهم مؤلفاته (الاديان والمذاهب بالعراق)، و(الاسلام السياسي في العراق).